

السعي العالمي نحو التغير المناخي:

بين إشكالية تزعزع النظام الايكولوجي وتصاعد النزعة القومية للشعبوية اليمينية

*Global Pursuits Toward Climate change:
Between Ecological Disruption and the Surge of Right-Wing Populist Nationalism*

د. شوية مسعود²

messaoud.chouia@univ-batna.dz

د. بن فليس نجاد¹

noudjoud.benflis@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2026/03/15

Received: 28/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/28

published: 15/03/2026

الملخص

التغير المناخي أحد أكثر القضايا الراهنة تعقيدا ليس فقط بسبب تأثيره على النظام الايكولوجي وإنما امتداداته الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولذلك جاءت الدراسة كمحاولة للتعرف على المساعي العالمية في سبيل تحقيق التوازن المناخي وإصلاح البيئة ، وكذا العوائق السياسية التي تحول دون ذلك كتصاعد النزعة القومية للشعبوية اليمينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إصلاح النظام الايكولوجي بالرغم من المحاولات العالمية المكثفة إلا أنها لا تزال غير كافية خاصة مع بروز الاتجاهات السياسية ذات النزعة القومية المعادية لسياسات المناخ والعمل الدولي المشترك لتخفيف الظواهر المناخية المتطرفة.

كلمات مفتاحية: السعي العالمي ، التغير المناخي ، النظام الايكولوجي ، الشعبوية اليمينية.

Abstract :

Climate change is one of the most pressing contemporary issues, not only because of its impact on the ecological system but also due to its extensions to the economic and social spheres. This study attempted to identify its effects on global efforts toward achieving climate balance and environmental reform. The study also examined political obstacles, particularly the right-wing populist nationalism of the surveyed communities. The research concluded that, despite numerous global efforts to reform the ecological system, these are still insufficient, especially with the emergence of political trends that hold anti-climate policies and the joint international action required to mitigate worsening climate phenomena.

Keywords: Global Warming, Climate Change, Ecological System, Environmental Reform, Right-wing Populist, Nationalism.

(1) جامعة محمد خيضر - بسكرة - (الجزائر)

(2) جامعة الحاج لخضر - باتنة 1 - (الجزائر)

مقدمة:

لقد عرف العالم طفرات متعددة من التقدم والتطور في شتى المجالات، وذلك في إطار السعي الدائم نحو تحصيل معالم القوة والحفاظ عليها بمختلف أنواعها ومعطياتها، ومع هذا السعي برزت العديد من التحولات ذات النتائج العكسية على الإنسان وبيئته، خاصة مع زيادة طموحات الفواعل في تحقيق الصدارة من خلال الحصول على الموارد والثروات كعوامل تفوق دولي، وهو ما عزز من مساعي الاستغلال غير الرشيد لموارد الطاقة الأحفورية التي إلى جانب العديد من الممارسات الأخرى تعد محورا أساسيا لاختراق النظام الإيكولوجي، وتغيير تركيبته نحو مسارات أزمائية خطيرة كارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري، ونشوء الظواهر البيئية المتطرفة.

وتبعا لتصاعد هاته المخاطر برزت محاولات عالمية لتأطير هذا الوضع ومحاوله إصلاح النظم البيئية ضمن مقاربة تعاونية بين مختلف الفواعل وعلى المستويات الفردية والإقليمية والمحلية، من خلال تحديد التزامات مناخية مرهونة بفترات زمنية كاتفاقية ريو دي جانيرو واتفاقية باريس للمناخ، وغيرها من المؤتمرات والمبادرات الخضراء التي تقودها التنظيمات البيئية كمنظمة السلام الأخضر Green peace، وفي خضم هذا السعي العالمي الدائم تبرز ديناميكية أخرى بمثابة أداة تعطيل لنظام بيئي مستقر وهي صعود موجات النزعة القومية وبشكل خاص تجلياتها في الحركات الشعبوية اليمينية مشكلة تقاطعا معقدا بين التوجهات البيئية العالمية المستنيرة، وبين الرفض والتشكيك في سياسات المناخ انطلاقا من عوامل إيديولوجية وسياسية متباينة.

1.1 إشكالية الدراسة :

نظرا للتأثيرات البالغة التي أحدثتها الممارسات غير الرشيدة على الأنظمة البيئية والتي ساهمت في زعزعة النظام الإيكولوجي، والسعي العالمي لإصلاح هذا النظام مع وجود بعض الاتجاهات التي ترفض الاعتراف بتأثيره، وتشكك في السياسات التي تعمل على تغيير المناخ. جاءت إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف تؤثر النزعة القومية للشعبوية اليمينية على المساعي العالمية لإصلاح النظم الإيكولوجية وتغيير المناخ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- تؤثر التوجهات القومية للشعبوية اليمينية على مساعي العالم لإصلاح النظم الإيكولوجية؛ من خلال تعطيل سياسات العمل ورفض الانضمام للاتفاقيات المناخية.

3.1 أهداف الدراسة:

جاءت الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- فهم عوامل الترابط بين الجهود العالمية لإصلاح البيئة وتصاعد النزعة القومية للشعبوية اليمينية.
- تحديد تأثير تصاعد الحركات اليمينية المتطرفة التي ترفض وتشكك في سياسات المناخ.
- البحث في أهم الجهود العالمية المكرسة في سبيل تغيير الأنظمة البيئية وإصلاحها، والعوائق التي تحول دون ذلك بالتركيز على التوجهات السياسية المتناقضة.

4.1 مناهج الدراسة:

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف التحولات الجديدة التي طرأت على النظام البيئي والآثار المترتبة عنها، وتحليل تأثير المتغيرات السياسية على النتائج البيئية، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بإحصائيات رقمية فيما يتعلق بزيادة الظواهر المناخية المتطرفة.

وستتم مناقشة هاته الأفكار انطلاقاً من العناصر التالية:

- المحور الأول: التحولات البيئية الراهنة: أزمة نظام إيكولوجي مخترق.

- المحور الثاني: التوجه العالمي نحو إصلاح الأنظمة البيئية: بين الفعالية وتراجع الأدوار.

- المحور الثالث: النزعة القومية للشعبوية اليمينية ورفض سياسات المناخ: عوامل الارتباط والتقاطع

التحولات البيئية الراهنة: أزمة نظام إيكولوجي مخترق

إن التحولات التي مست مختلف القطاعات نتيجة لعوامل ومتغيرات مترابطة تلتقي في المحصلة عند نقطة التطور والتقدم البشري، والسعي نحو تحقيق القوة والحفاظ عليها، وتبعاً لذلك كانت التحولات البيئية التي سارت ضمن مسار تصاعدي لمخاطر جديدة أثرت سلباً على النظام الإيكولوجي واخترقت مكوناته الأساسية.

1.2 تحليل نظري لأسباب وديناميكيات اختراق النظام الإيكولوجي:

إن توصيف الوضع البيئي الراهن يشير إلى استيراد مفهوم الأزمة المستخدم ضمن سياقات وأبعاد أخرى كالاقتصاد مثلاً، حيث أن تعرض النظام الإيكولوجي لتجاوزات غيرت من تركيبته يجعلنا أمام محاولة لفهم الأزمات البيئية الراهنة، وذلك من خلال المنظورات التي سعت لتحليل طبيعة العلاقة بين النظام البيئي والتحولات التي طرأت عليه، والتي لا تعد نظريات قائمة بذاتها في تخصص معين، وإنما منطلقات نظرية ومفاهيمية مستوردة من تخصصات أخرى بغرض فهم موضوع الدراسة.

-نظرية الاضطراب

إن نظرية الاضطراب لها تطبيقات واسعة في مجالات مختلفة، ولكن تأصيلها النظري يعود إلى علم الفلك الكلاسيكي من خلال محاولة فهم ميكانيزمات حركة الكواكب والكيفيات التي تتأثر بها.

وقد يؤدي الاضطراب إلى تحفيز أو تقليل أو إنشاء وظائف جديدة للنظام البيئي، كل ذلك في نفس الوقت مع أصول نظرية الاضطراب المتجذرة خارج علم بيئة النظام البيئي، حيث أن الأطر المفاهيمية والتحليلية لتفسير استجابات الاضطراب ركزت تاريخياً على السكان والمجتمع، ثم على بنية المناظر الطبيعية بدلاً من وظيفة النظام البيئي، على سبيل المثال يصف تعريف وايت وبيكيت الاضطراب بأنه: حدث منفصل في الزمان والمكان يعطل بنية النظام البيئي أو المجتمع أو السكان، ويغير توافر الموارد أو البيئة المادية"، ونجد أن هذا التعريف لا يستبعد عمل النظام البيئي، إلا أن تأكيده يبرز أسساً خارج علم نطاق النظام البيئي مع التركيز على التأثيرات التخريبية.

(m.gough et al, 2024)

حيث تفترض أو تتنبأ العديد من النماذج المفاهيمية والتحليلية التي يتبناها علماء البيئة بفقدان وظائف النظام البيئي بعد حدوث اضطراب بالنسبة إلى نقطة التحكم أو خط الأساس، ومع ذلك ففي الطبيعة يكون للاضطرابات تأثيرات مختلفة على عمليات النظام البيئي، وقد يكون للوظائف المختلفة استجابات متباينة لنفس الاضطراب؛ فعلى سبيل المثال يكون لشدة الاضطراب تأثيرات متفاوتة على

العمليات التي تنظم امتصاص الكربون في الغابات وفقدانه وعلى مدى فترات زمنية متتالية، قد يحفز الاضطراب بعض الوظائف على حساب وظائف أخرى، كزيادة ترشيح النيتروجين وتقليل الإنتاج الأولي المحدود بالنيتروجين، في حين أن الاضطرابات تقلل أحيانا من أحجام السكان للأنواع السائدة وتغير بنية المجتمع بشكل كبير (على سبيل المثال عن طريق تقليل التنوع البيولوجي) وإعادة تخصيص الموارد المحدودة مثل الضوء والمغذيات والمياه قد تزيد أيضاً من كفاءة استخدام موارد النظام البيئي بأكمله؛ حيث أدت الاضطرابات التي تعطل اللحاء والتي قتلت جزءاً صغيراً من الأشجار وقللت من ثراء الأنواع إلى زيادة كفاءة استخدام الكربون، وبالتالي عززت الإنتاج الأساسي للغابات المعتدلة، كما يمكن للاضطرابات متوسطة الشدة أو الجزئية الناجمة عن الحرائق أن تزيد من إنتاج الغابات المعتدلة والاستوائية (m.gough et al, 2024, p. 5)

-نظرية التحول المفاجئ:

والتي تصف التحولات الكبرى في الأنظمة البيئية التي تحدث بصورة فجائية، تكون غير خطية ويصعب التنبؤ بوقتها أو نتائجها، حيث يشهد النظام البيئي انتقالاً سريعاً إلى حالة جديدة ومختلفة، هذا التحول يمكن أن يكون مدفوعاً بمجموعة متنوعة من العوامل أو نتاجاً لضغوط محددة، وبالعودة إلى موضوع الدراسة فإن التحولات الكبرى التي طرأت على النظام البيئي كانت ذات طبيعة فجائية ومعقدة كارتفاع درجة الحرارة، والأعاصير والفيضانات والناجمة أساساً عن عوامل الاستغلال غير الرشيد للإنسان لبيئته، إلى جانب ذلك كانت نتاجاً لعمل تراكمي على مدار السنوات.

-النظرية السياسية الخضراء

تقوم النظرية السياسية الخضراء في العلاقات الدولية على جملة من المبادئ التي تعكس رؤيتها تجاه القضايا البيئية، وطبيعة الممارسات الفردية والجماعية، والسياسات المحلية والدولية تجاه البيئة وتتمثل في:

-الاستدامة: من خلال التأكيد على ضرورة استرشاد الأعمال البشرية بمبدأ الاستدامة والحفاظ على البيئة.

-الأخلاق البيئية: حيث تدعم النظرية الفكر الأخلاقي تجاه البيئة والموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الثروات، وحفظ الكائنات الحيوانية.

-مركزية البيئة: حيث تعتبر البيئة في الفكر الأخضر هي المركز، وتصبح التفاعلات بين الإنسان وبيئته تبادلية

-رفض سيطرة الدول فحسب على معالجة قضايا البيئة: حيث ترى النظرية أن الدول ليست قادرة بمفردها على معالجة القضايا المرتبطة بالبيئة، وبالتالي تحت على الإصلاح المؤسسي والعمل التشاركي بين مختلف الفواعل، وتفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية لحماية الأنظمة البيئية. (عبد اللطيف، 2024، صفحة 127)

2.2 التحولات البيئية الراهنة: تأثيرات متعددة المستويات

لم تعد التحولات البيئية المعاصرة مجرد تغيرات مناخية عابرة ومعزولة عن عناصر البيئة الأخرى، بل أصبحت تمثل هيكل استقرار النظام الايكولوجي العالمي، خاصة وأنها ذات طبيعة ديناميكية ومعقدة من حيث طابعها الفجائي ومخرجاتها القهرية التي تتجاوز القدرة والتأثير البشري التقليدي، ويمكن تحليل أبعادها كما يلي:

■ تجاوز العتبات الحرجة والنظم الحيوية:

أثبتت التقارير الدولية الحديثة كتنقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2023) أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد بلغت مستويات قياسية وصلت إلى 1.5 °، فارتفاع درجات الحرارة غير من طبيعة النظام البيئي، وخلق أزمات مناخية مست العديد من الجوانب كالتنوع البيولوجي؛ ويهدد بانقراضه حيث ساهم التأثير البشري في انخفاض مستويات الأكسجين في الطبقات العليا، وتفكك الجروف الجليدية الذي يؤدي إلى تراجع المياه الساحلية مؤثرا على التنوع النباتي والحيواني (Qingyi, 2025, p. 1199) إلى جانب انخفاض مدى الجليد البحري في القطب الشمالي بين 1979 و2019 بنحو 40% في شهر سبتمبر وحوالي 10% في شهر مارس) وكذا انخفاض مستويات الأكسجين في الطبقة العليا من العديد من مناطق المحيطات منذ منتصف القرن العشرين، بمساهمة التأثير البشري في هذا الانخفاض على الصعيد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع متوسط مستوى سطح البحر بمقدار 0.20 متر [0.15 إلى 0.25 متر] بين عامي 1901 و2018، وارتفع إلى 1.9 ملم/سنة [0.8-2.9 ملم/سنة] بين 1971 و2006، ثم ارتفع إلى 3.7 ملم/سنة [3.2-4.2 ملم/سنة] بين عامي 2006 و2018. (giec, 2021, p. 5).

■ ديناميكية الأزمات المركبة (تأثيرات اجتماعية واقتصادية متنوعة):

لا تتوقف تداعيات الاضطراب البيئي على إحداث الكوارث الطبيعية وإنما تخلق أزمات وجودية تمس الأمن الغذائي، والصحي والنمو الاقتصادي، فمثلا يؤثر ارتفاع درجات الحرارة على بعض الفئات ككبار السن ذوي الإقامة الفردية، إلى جانب الإصابة ببعض الأمراض، حيث تسببت موجة الحر عام 2003 في أوروبا إلى حالات وفاة ما بين 22,000 و35,000 (W. Neil, 2006, p. 598)، كما أدت الأعاصير كإعصار ميتش في هندوراس عام 1998، وأعاصير عام 2004 في هايتي ومنطقة البحر الكاريبي، والفيضانات الواسعة في موزمبيق عام 2000 وبنغلاديش عام 2004 إلى خسائر اقتصادية على الدول النامية، خاصة وأنها غير مؤمنة وتقع على عاتق الأسر الضعيفة التي تعتمد الزراعة المحفوفة بالمخاطر، وعلى مدى القرن المقبل ستعرض أحداث الطقس المتطرفة المتزايدة التكرار والشدة كبار السن والشباب والفقراء وجميع المزارعين والصيادين لمخاطر أكبر (W. Neil, 2006, p. 598)، وتعرضت منطقة الآسيان للعديد من الكوارث المناخية نظرا لموقعها الجغرافي (كالفيضانات والعواصف التي شكلت معظم الأحداث المبلغ عنها بين 1980 و2021) ذات التأثيرات المتباينة (Graciela, 2023).

كما يمكن أن تؤثر التغيرات البيئية على مستويات النمو الاقتصادي والقطاع الزراعي والفلاحي على المستوى العالمي من خلال فترات الجفاف الطويلة التي يسببها ارتفاع درجات الحرارة، وبالتالي فإن التحولات البيئية الجديدة قد غيرت من طبيعة النظام البيئي وجعلته مختزقا ومعرضا لمخاطر محتملة فجائية وغير محدودة سواء كانت تلقائية طبيعية أو ذات مصدر بشري.

■ العجز القيادي أمام مرونة التحولات وطابعها الفجائي:

تتغير النظم البيئية بسرعة استجابة لتغير المناخ، ليس فقط استجابة لتذبذب درجات الحرارة، بل أيضاً للتغيرات المرتبطة بها في هطول الأمطار، وتركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتوازن المياه، وكيمياء المحيطات، وتواتر وحجم الظواهر المتطرفة، وتختلف النظم البيئية في حساسيتها واستجابتها لتغير المناخ بسبب التفاعلات المعقدة بين الكائنات الحية والاضطرابات وعوامل الضغط الأخرى، فبين تقلب

المناخ والظواهر المتطرفة واحتمالية حدوث تغيرات مفاجئة لا رجعة فيها في النظم البيئية يصعب ملاحظة التغيرات المفاجئة لأن الأحداث المتطرفة بطبيعتها عشوائية ونادراً ما يمكن التنبؤ بها (serhan, 2022, p. 2)

هاته الطبيعة المزدوجة و القهرية للتحويلات البيئية والطابع الفجائي أدى إلى انكشاف عجز الأطراف الدولية عن الوفاء بالتزاماتها، مما عزز النزعات القومية التي تترجم العمل المناخي كعيب اقتصادي مضاعف، خاصة عندما تتقاطع مع المصالح الجيوسياسية مما يترجم بتراجع الأدوار الدولية للتحكم في هاته التحويلات.

التوجه العالمي نحو إصلاح الأنظمة البيئية: بين الفعالية وتراجع الأدوار

1.3 السعي نحو تغير المناخ: الاتفاقيات والمؤتمرات والجهود الدولية في سبيل إصلاح النظام البيولوجي

شجعت الاتفاقيات العالمية على اعتماد ممارسات مستدامة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنقل والزراعة، فعلى سبيل المثال كان الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة محوراً رئيسياً للعديد من الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من آثار تغير المناخ، ولم تقتصر على إثراء السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بل عززت أيضاً التعاون بين مختلف الفواعل في دمج العمل المناخي والتنمية المستدامة في جداول الأعمال الوطنية والدولية (Adamaagash, p. 7)

-الاتفاقيات ومؤتمرات المناخ الدولية

حيث جاء "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" (UNCED) المعروف أيضاً باسم "قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو من أجل مناقشة تأثير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية البشرية على البيئة وكيفية ترابطها وتطورها معاً، وكيف أن النجاح في قطاع واحد يتطلب العمل في قطاعات أخرى للاستدامة، وكان هدفه الرئيسي وضع أجندة شاملة وخطة عمل جديدة للعمل الدولي بشأن القضايا البيئية، وهو ما سيعمل على توجيه التعاون الدولي وسياسات التنمية في القرن الحادي والعشرين (United, 1992).

كما عمل بروتوكول كيوتو على تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من خلال إلزام الدول الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها وفقاً للأهداف الفردية المتفق عليها، وحدد أهدافاً ملزمة لخفض الانبعاثات لـ 37 دولة صناعية (بلغ متوسط خفض هاته الانبعاثات 5% مقارنة بمستويات عام 1990 خلال الفترة الخمسية 2008-

2012) معتمدة على ثلاث آليات (آلية تجارة الانبعاثات الدولية، آلية التنمية النظيفة، وآلية التنفيذ المشترك) (nations)

وعملت اتفاقية باريس للمناخ في نفس السياق، حيث تضمنت التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها، والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ، كإطار لدعم الجهود الدولية للتخفيف من حدة المناخ، ونص الاتفاق على إجراء عمليتي مراجعة مرة واحدة كل خمس سنوات، ويتوقع من كل دولة تقديم خطة عمل مناخية وطنية محدثة تعرف باسم المساهمة المحددة وطنياً NDC مع القيام بتقييمات مدى التقدم المحرز في أهداف الاتفاقية (climate).

-دور الشركات والمبادرات الفردية للدول

قامت بعض الشركات تحت ضغط الحركات البيئية بالاضطلاع بدور قيادي في إزالة الكربون من الاقتصاد، حيث حددت مايكروسوفت جدول أعمال طموح لإزالة الكربون عام 2030، وإزالة كل تلوث من الغلاف الجوي بحلول عام 2050، كما حددت "شركة سكاي" جدول أعمال قطاع الإعلام، حيث أصبحت بالفعل خالية من الكربون، وأعلنت "شركة بي بي" أن عمليات شركتها ستكون خالية

من الكربون بحلول عام 2050 من خلال القضاء على أكثر من 415 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو تعويضها ، على الرغم من أنها ستظل تباع النفط والغاز الطبيعي.(climate)

كما بدأت الحكومات في جميع أنحاء العالم بإعلان حالات الطوارئ المناخية وأعلنت أكثر من 3250 حكومة محلية في 40 دولة حالات الطوارئ المناخية، فقد أصبح تغير المناخ قضية رئيسية، ويعزى ذلك جزئيا إلى العدد الكبير من تقارير الأحداث الجوية المتطرفة في جميع أنحاء العالم في عامي 2021 و2022 والتحول في التصور العام حول حقيقة وأهمية تغير المناخ. (climate) مما يعني ارتفاع الوعي بضرورة الإصلاح البيئي سواء في الوسط الشعبي أو مؤسسات المجتمع المدني.

وساهمت هيئات التمويل الإقليمية(RFAS) من خلال الصناديق الإقليمية لتوفير احتياطات سيولة للأعضاء الذين يواجهون صعوبات تمويلية، والبحث عن سبل لدعم جهود اقتصاداتها الإقليمية للتكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة آثار المناخ (giec, 2021)

- جهود الحركات الاجتماعية البيئية العالمية

الجدول 1: الحركات الاجتماعية البيئية

الحركات	دلالتها
الموجة الأولى: السبعينيات	-نشر كتاب الربيع الصامت لراشيل كارسون. -تقرير نادي روما لعام 1972 حول حدود النمو. -التركيز على تأثير المبيدات الحشرية وتدمير البيئات المحلية. -تشكيل منظمات غير حكومية بيئية(أصدقاء الأرض، السلام الأخضر، الصندوق العالمي للحياة البرية)
الموجة الثانية: أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات	-اكتشاف هيئة المسح البريطانية للقطب الجنوبي عام1985لاستنفاد الأوزون فوق القارة القطبية الجنوبية. -بروز عدة اتفاقيات تهدف للتقليل من انبعاثات الدفيئة (اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام1985؛ وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ وتعديلات لندن عام 1990 وكونينهاغن)
الموجة الثالثة: عامي 2008- 2009	-تشريع قانون تغير المناخ بدعم شبه إجماعي في عام 2008.
الموجة الرابعة: 2018	-تأسيس حركة "تمرد الانقراض" في المملكة المتحدة، بمشاركة أكثر من 100 أكاديمي، داعين إلى اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ باستخدام العصيان المدني السلمي.

Source : Mark A. Maslin et al, A short history of the successes and failures of the international climate change negotiations,UCL Open environment,2023, p6-8

2.3 محدودية المساعي وتراجع الأدوار: قراءة في فجوات الأداء

تؤكد الدراسة أن تراجع الأدوار الدولية ليس مجرد عجز تقني أو استراتيجي، بل هو نتاج لثالث متكامل من الفجوات البنيوية والتي تجهض أي محاولة لحماية النظام البيولوجي أو إصلاحه.

أ-المحدودية القانونية (غياب عنصر الإلزام):

كثرة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية لم تترجم إلى واقع فعلي نظرا لغياب عنصر الإلزام، وبقي النظام الدولي قائما على "دبلوماسية التعهدات" في مقابل التهرب الدولي من الوفاء بالالتزامات البيئية، وتقديم المصالح القومية والأجندات الاقتصادية على حماية النظم البيولوجية، من خلال رفض الانضمام لهاته الاتفاقيات أو الانسحاب منها كخيار سياسي سهل.

مما يعني أنها لم ترتق إلى مستوى الالتزامات القانونية الدولية الملزمة، فمن المتصور أن يشكل التوافق الذي تم التوصل إليه أساسا لظهور معايير جديدة تتبع في المستقبل، فمثلا لم يُنتج مؤتمر ريو ما يكفي من المبادئ الجديدة الملزمة للقانون البيئي الدولي لحماية البيئة من التهديدات المعروفة أو تأمين مستقبلها، ومن الواضح أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فشل في تلبية التوقعات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنشأته (Geoffrey, 1992, p. 1008)

ب-المحدودية الإجرائية والمالية (فجوة الالتزام بين الشمال والجنوب)

ولا تقتصر المحدودية الإجرائية للجهود الدولية على بطء التنفيذ فحسب، بل في ضعف التمويل وغياب عنصر الثقة التمويلية بين دول الشمال والجنوب العالمي، حيث استهدف مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين بباكو لعام 2024 تحديد سقف تمويلي جديد يبلغ 300 مليار دولار سنوياً بحلول 2035، إلا أن الواقع التاريخي يشير إلى فشل الوصول لحاجز 100 مليار دولار سنويا الذي حدد منذ 2009 (Tatiana, 2025)

هذا التراجع يعكس سيادة "منطق القوة والتقدم"، و"النزعة القومية" في دول الشمال التي ترفض تحمل تبعات تطورها الصناعي الملوث، مقابل دول نامية تعتمد في اقتصادها على استخراج الطاقات الأحفورية نظرا لغياب البدائل التمويلية والتقنية المتطورة، وهذا التضارب في المصالح يؤكد فرضية تراجع الأدوار الدولية، حيث تحولت التعهدات والالتزامات المناخية إلى مجرد مناورات دبلوماسية تفتقر للآليات الملزمة الردعية، مما يفتح المجال أمام محاولات "التضليل البيئي" سواء المؤسساتي أو الفردي للالتفاف على متطلبات الاستدامة الفعلية وحماية النظام البيولوجي.

ج-المحدودية الرقابية

وقد كشفت المعطيات الرقمية عن انقسام حاد بين "دبلوماسية التعهدات" والواقع الميداني، فبينما رفعت الدول مساهماتها المحددة وطنيا، إلا أن فجوة الانبعاثات التي أكدت عليها تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن العالم يسير نحو مسار احتراز كارثي يتراوح بين 2.5° و 2.9° وهذا الرقم يثبت أن الأدوار الحالية التي تقودها الدول رغم زخم المؤتمرات والخطابات الرسمية إلا أنها فشلت في كبح مساعي القوى الكبرى للتقدم الاقتصادي على حساب البيئة (خاصة مجموعة العشرين المسؤولة عن 80 % من الانبعاثات) وهو ما جعل هدف 1.5° احتمالا ضعيفا. (Jenst, 2024, p. 26)

د-تحليل بعض النماذج لتراجع الأدوار الدولية تجاه الالتزامات البيئية

تثبت هاته النماذج المختارة أن تراجع الأدوار ليس عجزا عن التنفيذ فحسب، بل هو قرار سيادي تتحكم فيه العديد من المتغيرات سواء تلك المرتبطة بتوجهات صناع القرار أو المتغيرات الداخلية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية

*النموذج الأمريكي (النزوع البرغماتي ومقاربة الشعبوية)

حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الأمثلة على "تراجع الأدوار" الدولية في قضية المناخ، التي خلقت تناقضا بين مصالحها الاقتصادية ودورها القيادي العالمي وبين الالتزامات المناخية التي يمكن أن تؤثر على هاته المصالح، حيث رفضت المصادقة على بروتوكول كيوتو رغم مشاركتها فيه مما يفقده طابعه الإلزامي ويتحول لمجرد "ورقة نصائح"، وقد انطلقت في هذا الرفض من الضرر الذي سيلحق الاقتصاد، كما انسحبت من اتفاقية باريس للمناخ في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب وهو ما تم تأكيده رسميا هاته السنة، وقد كان الخطاب الأمريكي موجها لفترة طويلة لتقويض التعاون البيئي العالمي ومعبرا عن النزعة القومية للشعبوية اليمينية.

هذا الانسحاب هو تعبير واضح عن عدم أهمية البيئة أمام المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى، وعندما توضع المخاطر البيئية كاحتمالات مقابل الأولويات الجيوسياسية والجيو اقتصادية ستخسر القضايا البيئية، وسيتم وضع مبررات تبدو منطقية بالفكر المادي التقليدي القائم على منطق القوة والمصلحة وتأمين الطاقة وتعزيز الصناعة وتطوير الاقتصاد.

*النموذج الأوروبي (أزمة الطاقة وتراجع الطموح الأخضر)

رغم أن الاتحاد الأوروبي أحد الفواعل الرائدة في التحول الأخضر، والسعي نحو إيجاد بدائل الطاقة النظيفة إلا أن الوضع الحالي يشير إلى تراجع اضطراري نتيجة تضارب المصالح الجيوسياسية مع الالتزامات المناخية، حيث أدت أزمة الطاقة الأخيرة إلى انقسام داخل الاتحاد بين دول الأعضاء بين من يسعى لإحلال الطاقات البديلة محل الطاقة التقليدية ومن يرفض ذلك بسبب التكلفة والوقت، وهذا ما يُفسر بانحسار الطموح ومراجعة بعض الحكومات الأوروبية لجداولها الزمنية للوصول إلى "صافي الصفر"، وهذا التراجع سيكون بمثابة غطاء سياسي للقوى الشعبوية والشركات الكبرى لممارسة المزيد من التضليل البيئي من منطلق صعوبة الوفاء بالالتزامات البيئية في وقت الأزمات.

*الشركات العابرة للقارات (ممارسة التضليل البيئي)

والحدودية الدولية لا تقتصر على عجز الدول فحسب، بل تمتد لتشمل الإخفاق في ضبط سلوك الشركات العابرة للقارات التي تمارس ما يعرف بـ "التضليل البيئي" (Green washing) مثل شركة شل (shell) وبريتش بتروليوم (BP) في قطاع الطاقة إلى استخدام مصطلحات مضللة كصافي الصفر وإيجابي الكربون للتغطية على استمرار استثماراتها الضخمة في الوقود الأحفوري، كما تبرز فضيحة فولكس فاجن Volkswagen الشهيرة كنموذج صارخ لهذا التضليل، حيث تم تزيف بيانات الانبعاثات لتبدو صديقة للبيئة، وهذا الالتفاف المؤسسي هو ما حذر منه تقرير خبراء الأمم المتحدة لسنة 2022 لأنه يساهم في إضعاف الثقة في الجهود العالمية للإصلاح، ويمنح مبررا موضوعيا للحركات الشعبوية اليمينية لرفض السياسات المناخية الدولية بدعوى أنها مجرد أعباء اقتصادية غير عادلة تفتقر للرقابة الصارمة (Lucia Gatti, 2019)

النزعة القومية للشعبوية اليمينية ورفض سياسات المناخ : عوامل الارتباط والتقاطع

1.4 الانقسامات حول الرفض اليميني للقضايا البيئية

إن الموقف من العمل المناخي ليس قضية علمية فحسب، بل هو خاضع للاستقطاب السياسي، فوفقا لمسح مركز بيو (2023) يُعتقد أن 90% من الديمقراطيين في الولايات المتحدة تعطي الأولوية لتطوير مصادر الطاقة البديلة بينما تنخفض النسبة إلى 42% بين الجمهوريين، وهو نفس الأمر للمحافظين في أوروبا (Edoardo, 2024, pp. 7-8) وهذا التباين في المواقف مدفوع بعوامل سياسية واقتصادية وإيديولوجية معينة.

فمن بين العديد من التفضيلات السياسية المتأثرة بالأيديولوجية المواقف البيئية، فقد وجدت الدراسات أن الرفض اليميني لتبني المواقف البيئية هو ارتباطه بتنظيم السوق، الأمر الذي يولد لديه الشكوك، عكس اليسار الأكثر تأييدا للبيئة لأنها متوافقة مع اعتقادهم الأيديولوجي بأن اقتصاد السوق يحتاج إلى التنظيم وأن الحكومة يجب أن تلعب دورا أكبر في المجتمع. (Harring, 2016, p. 10)

وتزايد نفوذ أحزاب اليمين الشعبوية ذات النزعة القومية غالبا يشكل عقبة أمام إزالة الكربون من أنظمة الطاقة القائمة، و يتبنى مؤيدوها التشكيك في التغير البيئي العالمي، كالحزب اليميني في بولندا المعارض للنخب الاجتماعية التي تطبق إجراءات إزالة الكربون ذات التوجه الأوروبي، وتعتبرها تهديدا لأنماط الحياة والعادات الشعبية، وعلى الرغم من أن أيديولوجيتها الحزبية السياسية تميل إلى إنكار الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ، إلا أن هناك منها من يناقش هذا الطرح كتلك الموجودة في الأحزاب اليمينية واليسارية والوسطية، تحت تأثير السياقات الوطنية والاقتصادية، أي استيراد مفاهيم التحول الطاقوي إذا كانت تخدم المصلحة الوطنية وتحقق مكاسب اقتصادية إقليمية، كما أن هذا التناقض ناتج أيضا عن ضغط القاعدة الانتخابية، لذا تضطر هاته الأحزاب للموازنة بين خطابها القومي الرفض وبين رغبة الناخبين في الحصول على طاقة مستدامة، وهذا يتماشى مع الأدبيات الموجودة التي تظهر أنه بغض النظر عن الأيديولوجية الحزبية السياسية و الشعبية، فإن المجتمع البولندي مثلا يدعم التحول إلى الطاقة النظيفة (Mahir et al, 2022)

وهذا يؤكد أن الأحزاب اليمينية لا ترفض سياسات المناخ والمساهمات المرتبطة بتغير النظم الأيكولوجية رفضا قاطعا، وإنما تستخدم الرفض كورقة سياسية، وتمارس مرونة تكتيكية عندما تتقاطع هاته السياسات مع المصالح الداخلية أو الضغوط الشعبية فتغير من خطاباتها السياسية، لتتحول إلى برغماتية تعكس ازدواجية المعايير بشأن القضايا البيئية شأنها شأن المجالات السياسية الأخرى.

2.4 النزعة القومية للشعبوية اليمينية: بين المنافع الوطنية ورفض التحول الأخضر

حيث يظهر تأثير هاته النزعة على السياسة البيئية في تحولها من الخطاب إلى الحيز التنفيذي، كما رصد في البرازيل تحت حكم اليمين المتطرف، حيث ارتبط الصعود السياسي للشعبوية بفقرات قياسية في معدلات إزالة الغابات (15391 كيلومتر مربع) وهو أكبر عدد من إزالة الغابات في البرازيل منذ 16 عاما. (Hanna Rached & Danielle, 2022)

ولم تبدأ الدراسات الأكاديمية إلا مؤخرا في فهم كيفية ارتباط السياسات الشعبوية اليمينية بتغير المناخ حيث يقدم لوكود تفسيراً مزدوجاً (الأول تفسير قائم على المصلحة يرى أن التشكيك في تغير المناخ يرتبط بالتهميش السياسي والاقتصادي لبعض الفئات التي تعاني من الآثار الاقتصادية للعملة أي "المهمشين"، ومع ذلك يجد لوكود حدوداً لهذه الحجة القائمة على المصلحة، على سبيل المثال ازدهار الأحزاب الشعبوية في أوروبا على الرغم من المستوى النسبي للحماية الاقتصادية التي توفرها العديد من الدول "للمهمشين"، أما التفسير الثاني فيستند إلى الأيديولوجية حيث يفسر العداء تجاه سياسة المناخ بأنه "أضرار جانبية": وهو نتاج السمات المشتركة للخطاب الشعبوي اليميني التقليدي، مثل انتشار القيم القومية إلى جانب معاداة النخبوية ومعاداة العالمية، ووفقاً لهذا المنطق تعد سياسة المناخ هدفاً مثالياً للشعبيين: فهي بطبيعتها قائمة على العلم وعالمية). (Hanna Rached & Danielle, 2022)

فصعود الشعبوية اليمينية أدى إلى تعثر سياسات إزالة الكربون، حيث تحولت قضية المناخ من مجرد تحدي بيئي إلى ساحة للصراع حول السيادة والهوية، وتم تسييس المناخ واستخدامه كإستراتيجية سياسية لمناهضة مساعي التحول في النظم البيئية، فمثلا في الحالة البولندية تم

تصوير إجراءات إزالة الكربون كتهديد للسيادة الوطنية، فعداء اليمين الشعبوي للمناخ هو جوهر الخطاب السياسي، مما يجعل التحولات في الأنظمة الايكولوجية نحو الاقتصادات الخضراء الصديقة للبيئة رهينة للصراع بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية العابرة للحدود، و غالبا ما تعيق الحكومات ذات النزعة القومية والشعبوية التقدم المناخي بإلغاء اللوائح التنظيمية مثلا ضرائب الكربون، ومعايير الانبعاثات، وقوانين الحفاظ على البيئة سواء انطلاقا من خلفيات ايديولوجية أو مصالح اقتصادية كتأثير الشركات الكبرى، ويظهر الرفض ومحاربة سياسات المناخ من خلال الإخلال بالتزامات الاتفاقيات العالمية كاتفاقية باريس، حيث نجد مثلا رفض بعض القادة لمثل هاته الاتفاقيات أو عدم تنفيذ بنودها مثل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الولايات المتحدة وحزب القانون والعدالة البولندي مفضلين الوقود الأحفوري على مصادر الطاقة المتجددة، مما أدى إلى عرقلة التعاون الدولي وتأخير جهود الاستدامة.

وقد أحدثت الشعبوية اليمينية اضطرابا في الحياة السياسية في العديد من دول أوروبا الغربية، وغالبا ما يُوصف صعود الشعبوية اليمينية في العقود الأخيرة بأنه رد فعل عنيف على التغيير الملموس نحو القيم التقدمية والليبرالية في أوروبا الغربية، والتي تتميز بالتعددية الثقافية والحفاظ على البيئة والمساواة بين الجنسين وحقوق المجتمع، ويبدو أن تغير المناخ وخاصة محاولات المجتمعات الغربية لمعالجته، يثير رد فعل قوي بين الشعبويين اليمينيين، الذين يُنظر إليهم على أنهم جزء لا يتجزأ من أجندة نخبة ليبرالية وعالمية أوسع، ففي البرلمان الأوروبي مثلا يعارض السياسيون الشعبويون اليمينيون باستمرار ويصوتون ضد القوانين والسياسات التي تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ.

(Joakim& Ingemar Johansson, 2024, p. 2)

خاتمة

في ختام الدراسة يتضح أن السعي العالمي نحو إصلاح النظام الايكولوجي أصبح ضرورة ملحة واختبارا أمام قدرة الدول على مجابهة الظواهر العابرة للحدود والقارات، ومتعددة النتائج والتأثيرات على اعتبار أن التهديد الوجودي الذي تفرضه معالم اختلال النظم البيئية وتوازنها تقابله تحديات سياسية خطيرة، تتمثل في تصاعد القومية الشعبوية اليمينية التي تسعى لتسييس قضايا المناخ وجعلها متعلقات سيادية بينما هو الحلقة المشتركة التي يشترك الجميع في إحداثها وفي مخرجاتها.

ومن خلال ما تم تناوله في هاته الدراسة، تم التوصل للنتائج التالية:

- انكشاف عجز المنظومة الدولية في ترميم النظم الايكولوجية: حيث أثبتت الدراسة أن المنظومة الدولية الحالية تعاني جمودا هيكليا يعكس عجزها القانوني والإجرائي، مما خلق تناقضا شديدا بين الخطابات والميدان، يظهر في عدم القدرة على تحويل الطموحات الرقمية المسطرة (مثل هدف 1.5 °) إلى واقع تنفيذي ملزم على الفواعل الدولية، التي فضلت تقديم مصالحها السيادية وتطورها الاقتصادي على حساب الاستدامة الايكولوجية العالمية.
- ترميم مبادئ الانسحاب والتهاون الدولي: حيث كشفت النماذج المدرجة ضمن الدراسة (النموذج الأمريكي والأوروبي) أن صعود النزعة السيادية لدى هاته الدول أدى إلى تذبذب الأدوار القيادية، تحت تأثير المتغيرات الداخلية وكذا الأزمات الجيوسياسية ومتطلبات الأمن الطاقوي القومي التي تعتبر أقوى عامل انسحاب مبرر على حفظ أمن الدول القومي، وهذا التذبذب سيصبح نموذجا تستورده الدول الأخرى كلما واجهتها معضلات أمن داخلي أو متطلبات جيوسياسية راهنة.

- تحويل قضايا المناخ إلى صراع هوياتي وسياسي مركب: حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير الشعبوية اليمينية كان ذو أبعاد متعددة، فقد تم تسييس القضايا المناخية من خلال إطلاق مبررات تقييد الاقتصاد الصناعي والتقليل من الكربون والتدخل في السياسات المحلية المضرة بالبيئة هي اعتداء مباشر على الهوية الوطنية، وتضييق على المواطنين لصالح أجندات تفرضها نخبة دولية، وتحويل قضايا المناخ إلى صراع هوياتي شكلت خطورة قصوى من حيث أنه أخرج القضية من دائرة الحلول العلمية إلى دائرة الصراعات الصفوية غير القابلة للتفاوض، وبذلك تحولت النزعة القومية إلى أكبر عائق أمام المساعي العالمية وأصبحت توجهها وطنيا بطوليا في نظر مؤيديها.
- زيادة درجة التحولات المناخية ونقص الوعي البيئي: ذهبت الدراسة إلى أن التحولات التي مست النظام الايكولوجي تسير نحو منحنيات متطرفة وهو ما أثبتته التقارير التي صدرت عن منظمات دولية موثوقة وتناولته الدراسة بالأرقام، في حين أن الوعي البيئي العالمي يسير نحو منحنيات تنازلية، ويظهر في إهمال خطورة هاته الأرقام والمخرجات الكارثية التي ستحدثها هاته التحولات على مستويات الأمن المختلفة (الصحي، الغذائي، البيئي) مما سيجعل مسألة التحكم بها مستقبلا أمرا صعبا نظرا لغياب الاستراتيجيات الشاملة والموحدة لمكافحة مخرجات التطرف البيئي، وتجاهل بنود الاتفاقيات التي تدق ناقوس الخطر وتستشرفه على شكل التزامات حولتها القوى العظمى إلى أوراق نصائح غير ملزمة.

وقد تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- ضرورة الخروج من إطار مرونة القواعد والقوانين إلى الزاميتها، من خلال فرض عقوبات محددة على مستوى عال على الدول التي تتجاوز قواعد الحفاظ على النظم البيئية، والدول التي تعلن انسحابها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية المناخ وترفض القيام بالالتزامات المناخية.
- يُرجَّح أن يكون هدف تمويل المناخ الجديد واقعياً، ولتحقيقه سيتعين على العالم بأسره بذل جهد هائل وبتفعيل معالم التعاون، حيث يجب على الدول النامية أن تعمل على مكافحة الفساد، وبناء مؤسسات عالية الجودة، وتوفير ضمانات لعائد الاستثمار، وعلى الدول المتقدمة تقديم مساعدات لها من أجل تفعيل آليات التحول الأخضر.
- وبناء على ما كشفته الدراسة من سعي بعض الدول لتسييس قضايا المناخ وتحويلها إلى مخاطر تهدد الهوية الوطنية، وكآلية لمواجهة الخطاب الشعبوي اليميني لأبد من ربط سياسات المناخ بمبادئ العدالة الاجتماعية حتى لا تتأثر الطبقات الاجتماعية المختلفة بعمليات التحول الأخضر، وهو ما سيضع الشعبويين في مأزق عدم القدرة على تصوير المناخ كأجندة تمس الهوية القومية.
- الاعتماد على عمليات تقييم عالية خاصة فيما يتعلق بالشركات الكبرى التي تمارس التضليل البيئي، وذلك من خلال وضع قوانين وجدول تحدد الانبعاثات السنوية الكربونية الفعلية وضرورة التقييد بسقف معين، مع إضفاء الطابع العقابي حال التلاعب بالبيانات البيئية.

المصادر والمراجع:

- أبو بكر أحمد حسين عبد اللطيف وآخرون، (2024). قضية التغيرات المناخية العالمية في ضوء نظريتي: السياسة الخضراء والأمننة، مجلة السياسة والاقتصاد، (العدد الثالث والعشرون)، صفحة 127.
- AbuBakr Ahmad Husayn 'Abd al-Laṭīf.(2024).Qaḍīyyat al-Taḡhayyurat al-Munakhiyya al-'lamiyya fī Daw' Nazariyyatay: al-Siyasa al-Khaḍra' wa-l-Amniyya, al-'Adad al-Thālith(al-'Adad 23)safha127.
- Action climate, united nations .<https://www.un.org/en/climatechange/paris-agreement>
- Adger &Paavola, Jouni W. Neil .(2006).Fair adaptation to climate change.(56) .
- cevik serhan .(2022).climate change and energy security : the dilemma or opportunity of the century, Environmental Economics and Policy Studies.174) ?
- Chistopher m.gough et al .(2024).Disturbance theory for ecosystem ecologists :A primer .wiley ecology and evolution.5
- giec .(2021) Changement climatique 2021 Les bases scientifiques physique .Contribution du Groupe de travail I au sixième Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat " giec".
- He Qingyi .(2025).The biodiversity dilemma caused by climate change: a systematic review and recommendations . 13
- i Izuchukwu &Joseph Kwesi Asomah Adamaagash .Assessing the Impact of Global Agreements on Combating Climate Change and Advancing Sustainable Development and Global Climate Change, IIARD International Journal of Geography & Environmental Management (IJGEM), Vol. 10 No. 1,
- Jacob Sohlberg &Niklas Harring .(2016).The varying effects of left-right ideology on support for the environment: Evidence from a Swedish survey experiment, Environmental Politics,2017.(2) 26 .
- Lanshina Tatiana, 3 .march, 2025 .(Right turn gone wrong: The rise of right-wing populism will harm the environment and exacerbate climate problems .the insider reports analytics investigations : <https://theins.ru/en/politics/279279>
- M Cecilia Oliveira Hanna Rached & Danielle, 21september 2022 .(Right-Wing Populists and the Global Climate Agend What Does Jair Bolsonaro Bring to the Playbook of Autocratic Leaders ?<https://verfassungsblog.de/right-wing-populists-and-the-global-climate-a>
- Miranda Schreurs &Marquard Jenst .(2024).Governing the Climate Crisis: Three Challenges for SDG 13 .Chapter book . Bristol University Press.
- Nations United, 14 June, 1992 .(Conference on Environment and Development <https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992>
- NOAA .climqte change impacts, <https://shorturl.at/nmELb>
- Palmer Geoffrey (1992).The Earth Summit: What Went Wrong at Rio.(4) 70
- Robert Z. Lawrence &Campanella Edoardo) .JULY, 2024 .(Populist opposition is threatening progress on climate change .WORKING PAPER.
- Schiliuk et al Graciela .(2023).Global efforts to fight the consequences of climate change: the role of Regional Financing Arrangements).Special issue . (Discussion Paper Series/21.
- Seva Joakim &Ingemar Johansson .(2024).Rightwing populist attitudes and public support for climate policies in Western Europe: Widening the scope using the European Social Survey .PLOS CLIMATE.
- united nations .What is the Kyoto Protocol ?united nations climate change: https://unfccc.int/kyoto_protocol
- W. Nei l &Paavola, Jouni Adger .(2006).Fair adaptation to climate change.(56) .
- Yazar Mahir et al .(2022).Right-wing and populist support for climate mitigation policies: Evidence from Poland and its carbon-intensive Silesia region.(3) .